إبلاغ المدقق ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية
Auditors Reporting and its Role on Rationalizing economic decisions

مصطفى عبد القادر سويد
باحث

أ.د. بشرى نجم عبدالله المشهداني
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان مفهوم إبلاغ المدقق Auditing Reporting ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين من جهة ووجهة نظر المستثمرين والمقرضين من جهة أخرى ، حيث شهد إبلاغ المدقق تطوراً كبيراً في العديد من المجالات التي تناولتها الكثير من الدراسات السابقة مقارنةً بإبلاغ المدقق في العراق ، إذ أن هناك قصور في المعلومات التي يحتويها تقرير المدقق في مجال ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وعليه تركزت مشكلة البحث فيما إذا كان إبلاغ المدقق في العراق بشكله الحالي يتضمن معلومات مفيدة لترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وفي ظل فرضية مفادها " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إبلاغ المدقق في العراق (ضمن تقريره) وبين ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" ، وعليه إستند البحث إلى عرض وتحليل نتائج الإستبيان المعد لإختبار العلاقة بين إبلاغ المدقق في العراق ضمن تقريره وبين ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض ، وقد توصل البحث إلى أنه وعلى الرغم من فائدة المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها ، إلا أن الأمر يتطلب تطوير تقرير المدقق وتحسين مضمونه من المعلومات ، إذ يؤكد المستثمرون والمقرضون فضلاً عن الأكاديميين والمهنيين في هذا السياق على ضرورة تطوير إبلاغ المدقق وتحسين مضمون تقريره من المعلومات ليكون له دوراً فاعلاً في ترشيد القرارات الاقتصادية.

الكلمات الإفتتاحية : إبلاغ المدقق

Abstract:

The research aims to release the concept of auditing reporting and its role in the rationalization of economic decisions in the companies listed in the Iraq Stock Exchange from the viewpoint of academics, professionals, investors and lenders. Auditor reporting witnessed the great progress in many areas addressed many of the previous studies compare with Iraqi auditors reporting because there are some defects in these aria .The research problem focused whether the auditor report in Iraq is contains useful information to rationalize investment decisions & lending decisions in the shareholding companies listed on the Iraq Stock Exchange , and under that premise , " There is statistically significant relationship between the reporting auditor in Iraq (within the report) and the rationalization of investment and lending decisions in the companies listed on the Iraq Stock Exchange ".So the search based to view , analyze the results of the questionnaire prepared for this purpose and test the relationship between auditing reporting and decisions making rationality .The research found that, despite the usefulness of the information contained in the auditor 's report issued by companies listed on the Iraq Stock Exchange for the purpose of rationalizing investment and lending decisions

,it requires the development of the auditor 's report and improve the content of its information, as it confirms investors and lenders as well as academics and professionals in this context the need to develop auditor reporting and improve the content of his report information to have an active role in the rationalization of economic decisions.
Keywords: Auditing Reporting

المقدمة

تكتسب تقارير الإبلاغ المالي وبضمنها تقرير المدقق وما يتضمنه من معلومات أهمية كبيرة ولاسيما المستثمرين والمقرضين ، إذ تعد تلك التقارير المصدر الأكثر أهمية للبعض من صانعي القرارات الاقتصادية نظراً لما تحتويه تلك من معلومات محاسبية مفيدة عن المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها ، إذ تعد تلك المعلومات الركيزة الأساسية في عملية صنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض ، حيث تعتمد عليها الأطراف المعنية لتقييم الاتجاهات المستقبلية للشركة والمفاضلة بين الفرص الإستثمارية المختلفة ، وعلى الرغم من فائدة المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن تلك الشركات لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها ، إلا أن هناك قصور في المعلومات التي يحتويها تقرير المدقق في مجال ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، حيث تركزت مشكلة البحث فيما إذا كان إبلاغ المدقق في العراق بشكله الحالي يتضمن معلومات مفيدة لترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وفي ظل فرضية مفادها " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إبلاغ المدقق في العراق (ضمن تقريره) وبين ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" الأمر الذي يتطلب تطوير التقرير وتحسين مضمونه من المعلومات ليكون له دوراً فاعلاً اكبر في ترشيد القرارات الاقتصادية ، لا سيما في ظل الظروف البيئية المستجدة وحاجة الشركات المساهمة العراقية إلى تعزيز الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية في ظل اقتصاد يسعى للتحرر من قيود التخطيط المركزي والتوجه نحو اقتصاد السوق .

وفي ضوء ما سبق ، سيتناول البحث المحاور الآتية :

المحور الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة.

المحور الثاني : مفهوم إبلاغ المدقق ومضمون تقريره من المعلومات.

المحور الثالث : دور إبلاغ المدقق في ترشيد القرارات الاقتصادية.

المحور الرابع : الإستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً : منهجية البحث

١. مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الأتي :

هل يتضمن إبلاغ المدقق في العراق بشكله الحالي ضمن تقريره معلومات مفيدة لترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟ .

٢. هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان مفهوم إبلاغ المدقق وأهمية دوره في ترشيد القرارات الاقتصادية ولا سيما قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

٣. فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها :

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إبلاغ المدقق في العراق (ضمن تقريره) وبين ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " .

٤. منهج البحث ومصادر جمع البيانات والمعلومات

اعتمد الباحثان كلاً من المنهجين الإستنباطي والإستقرائي ، إذ تم وفقا للمنهج الإستنباطي عرض ومناقشة مفهوم إبلاغ المدقق ومضمون تقريره من المعلومات ، كما تم اعتماد المنهج الإستقرائي في تقييم إبلاغ المدقق في العراق ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية ومن بينها قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، فضلا عن تنظيم إستمارتي إستبيان (كما في ملحق البحث "١") صممت الأولى لإستطلاع أراء المستثمرين والمقرضين والثانية لإستطلاع أراء الأكاديميين والمهنيين بشأن دور إبلاغ المدقق في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

٥. مجتمع وعينة البحث

أ. مجتمع البحث

تمثل مجتمع البحث الأول بالمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية والذين من الصعب تحديد أعدادهم بسبب عدم وجود إحصائيات معدّة في هذا الخصوص ، والمقرضين الممثلين بالأفراد العاملين في المصارف العراقية المسؤولين عن منح القروض والذين بلغ عددهم بحسب نشرة سوق العراق للأوراق المالية (٢٢) مصرف . كما تمثل مجتمع البحث الثاني* بالأكاديميين في الجامعات العراقية من أصحاب الإختصاص ، والذين بلغ عددهم ١٣٦ تدريسياً موزعين على أساس اللقب العلمي وبحسب الإحصائية المعدة من قسم الإحصاء والمعلوماتية في دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وكذلك المهنيين العاملين في ديوان الرقابة المالية في محافظة بغداد الذين بلغ عددهم ١٢٤ منتسباً موزعاً بحسب الوظيفة الإدارية والشهادة العلمية بحسب الإحصائية المعدة من قسم الدراسات والشؤون الفنية في ديوان الرقابة المالية الإتحادي ، فضلا عن المدققين العاملين في شركات التدقيق في محافظة بغداد التي بلغ عددها ١٠ تضمنت ٢٢ مدققاً للحسابات وكذلك المدققين العاملين قي مكاتب التدقيق الخاصة في محافظة بغداد الذين بلغ عدد الصنف الأول منهم ٦٥ مدققاً وبحسب النشرة الصادرة من نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين في هذا الشأن .

ب. عينة البحث

تم تحديد عينة البحث حسب الأسلوب الإحصائي المعتمد في هذا المجال* ولكل من المقرضين (المصارف العراقية) والأكاديميين في الجامعات العراقية والمهنيين في ديوان الرقابة المالية وكذلك المهنيين في شركات ومكاتب التدقيق الخاصة وبحسب الجدول (١) في أدناه :

الجدول (١) عدد ونسبة أفراد عينة البحث إلى مجموع أفراد المجتمع

التفاصيل	عدد أفراد مجتمع البحث	عدد أفراد عينة البحث	النسبة المئوية لعينة البحث
المستثمرين	----	٢٥	---
المقرضين (المصارف)	١١٠	٣١	٢٧
الأكاديميين	١٣٦	٤١	٣٠
المهنيين في ديوان الرقابة المالية	١٢٤	٢١	١٧
المهنيين في شركات ومكاتب التدقيق	٨٧	٣١	٣٦

الجدول (٢) الصفات الشخصية لعينة البحث الأولى

عينة البحث / الصفات الشخصية	المستثمرين		المقرضين		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
التحصيل الدراسي :						
إعدادية	٣	١٢	١	٣	٤	٧
بكلوريوس	١٣	٥٢	٢٨	٩٠	٤١	٧٣
ماجستير أو ما يعادلها	٨	٣٢	٢	٧	١٠	١٨
دكتوراه أو ما يعادلها	١	٤	---	---	١	٢
التخصص العلمي :						
محاسبة	٢	٨	١١	٣٥	١٣	٢٣
إدارة	١	٤	٦	١٩	٧	١٣
اقتصاد	١	٤	٤	١٣	٥	٩
أخرى	٢١	٨٤	١٠	٣٢	٣١	٥٥
سنوات الخبرة في مجال الإستثمار والإقراض :						
أقل من ٥ سنوات	٤	١٦	٨	٢٦	١٢	٢١
٥– ١٠ سنوات	٦	٢٤	١٣	٤٢	١٩	٣٤
١١– ١٥ سنة	٤	١٦	٤	١٣	٨	١٤
١٦– ٢٠ سنة	٨	٣٢	٣	١٠	١١	٢٠
أكثر من ٢٠ سنة	٣	١٢	٣	١٠	٦	١١

ويتضح من الجدول (٢) في أعلاه بأن نسبة (٧٣%) من أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس ، فضلاً عن نسبة (١٨%) منهم يحملون شهادة الماجستير أو ما يعادلها ، كما أن ما نسبته (٢٣%) من أفراد العينة من المتخصصين في المحاسبة ، وأن ما نسبته (٤٥%) منهم يتمتعون بخبرة في مجال العمل لا تقل عن ١٠ سنوات .

الجدول (3) الصفات الشخصية لعينة البحث الثانية

عينة البحث / الصفات الشخصية	الأكاديميين		المهنيين		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
التحصيل الدراسي :						
محاسبة قانونية	٤	١٠	٤٠	٧٧	٤٤	٤٧
ماجستير أو ما يعادلها	١٣	٣٢	٧	١٣	٢٠	٢٢
دكتوراه أو ما يعادلها	٢٤	٥٨	٥	١٠	٢٩	٣١
التخصص العلمي :						
محاسبة مالية	١٦	٣٩	٣٩	٧٥	٥٥	٥٩
تدقيق	٢١	٥١	٦	١٢	٢٧	٢٩
أخرى	٤	١٠	٧	١٣	١١	١٢
سنوات الخبرة في مجال العمل :						
أقل من ٥ سنوات	٢	٥	١١	٢١	١٣	١٤
٥– ١٠ سنوات	٧	١٧	٩	١٧	١٦	١٧
١١– ١٥ سنة	٢	٥	٨	١٥	١٠	١١
١٦– ٢٠ سنة	١٠	٢٤	٤	٨	١٤	١٥
أكثر من ٢٠ سنة	٢٠	٤٩	٢٠	٣٨	٤٠	٤٣

ويتضح من الجدول (٣) في أعلاه بأن نسبة (٤٧%) من أفراد العينة هم من حملة شهادة المحاسبة القانونية ، (٢٢%) من حملة شهادة الماجستير أو ما يعادلها ، (٣١%) من حملة شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها ، وأن غالبية أفراد العينة (٨٨%) هم من المتخصصين في المحاسبة المالية والتدقيق ، فضلاً عن أن ما يعادل (٦٩%) منهم يتمتعون بخبرة في مجال العمل المحاسبي والتدقيقي لا تقل عن ١٠ سنوات .

ثانيا : دراسات سابقة

١. دراسات عربية

أ. دراسة الحمود (٢٠١١)

" **أثر تعديلات تقرير مدقق الحسابات على قرار الإستثمار في الشركات المدرجة في بورصة عمان من وجهتي نظر مدققي الحسابات والمستثمرين** ". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات في محتوى نموذج تقرير التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي ٧٠٠ بشأن القوائم المالية ، ثم قياس مدى أهمية هذه التغيرات ومدى تأثيرها

في قرارات الإستثمار من وجهة نظر المدققين والمستثمرين في الأردن. وتم اختبار الدراسة بإستخدام أداة الإستبانة وقد اشتملت الدراسة على عينة عشوائية مؤلفة من ١١٤ مدققاً و ١٣٠ مستثمراً حيث أن مجتمع الدراسة مكون من فئتين هما فئة المدققين وفئة المستثمرين. وبينت نتائج الدراسة بأن هناك تأثير لمحتوى تقرير المدقق في قرارات الإستثمار ، فضلاً عن أن التقرير بشكله الحالي يعد وسيلة اتصال غير جيدة ، كما أن المدققين يستخدمون محتوى التقرير لحماية أنفسهم ضد المخاطر المستقبلية. وشددت هذه الدراسة على ضرورة تضمين تقرير المدقق معلومات إضافية لتضييق فجوة التوقعات بين المدققين ومستخدمي التقرير.

ب. خداش وآخرون (٢٠١١)

" **أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم ٧٠٠ المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضييق فجوة التوقعات – دراسة ميدانية: لآراء مدققي الحسابات ومعدي القوائم المالية في شركات القطاع المالي والمستثمرين المؤسسيين والأكاديميين** ". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التعديلات على معيار التدقيق الدولي (٧٠٠) المعدل والخاص بتقرير المدقق حول القوائم المالية ومدى مساهمتها في تحسين مستوى الإبلاغ في تقرير المدقق بالشكل الذي يؤدي إلى تقليل فجوة التوقعات ، وذلك من وجهة نظر كل من المدققين ، ومعدي القوائم المالية ، والمستثمرين ، والأكاديميين. وهدفت الدراسة أيضا إلى التعرف على أهمية إضافة بعض المعلومات الأخرى إلى تقرير المدقق ومدى وجود توافق بين متطلبات المعيار ٧٠٠ وقانون الشركات الأردني ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة ظهرت نتائجها أن التعديلات التي أجريت على تقرير المدقق ساهمت في تضييق فجوة التوقعات ، وأدت إلى تحسين مستوى الإبلاغ في تقرير مدقق الحسابات وأبدت الفئات التي شملتها الدراسة رغبتها في إضافة معلومات عن نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية ، ومستوى المادية في التدقيق.

ح. دراسة الزبدية والذنيبات (٢٠١٢)

" **أثر تقرير المدقق الخارجي في إتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية** ". هدفت هذه الدراسة إلى إختبار أثر تقرير المدقق الخارجي في إتخاذ القرارات الإئتمانية في البنوك التجارية الأردنية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الإستبانة وأسلوب الدراسة التجريبية ، حيث تم توزيع عدد من الإستبانات على عينة من ضباط الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية فضلاً عن بيانات افتراضية مرفقة مع الأنواع المختلفة من تقارير التدقيق ، وقد توصل الباحثان إلى جملة من النتائج مفادها أن تقرير المدقق يعد من مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها ضباط الإئتمان في إتخاذ القرارات الائتمانية ، كما أنهم يولون التقرير المتحفظ للمدقق أهمية عالية في الحكم على وضع الزبون وهذا يشير بحسب الدراسة إلى إدراك ضباط الائتمان لأهمية تقرير المدقق في صنع القرارات الاقتصادية ومنها قرارات الإئتمان.

٢. دراسات أجنبية

أ. دراسة (Leenox : 1999)

The Accuracy and Incremental Information Content of Audit Reports in Predicting Bankruptcy، " **دقة ومحتوى تقارير التدقيق من المعلومات التفاضلية في التنبؤ بالافلاس** " ، والتي هدفت إلى التعرف على درجة دقة وكفاية المعلومات الواردة بتقرير المدقق في التنبؤ بإفلاس الشركات من

خلال إجراء مقارنة بين تقرير التدقيق ونماذج التنبؤ بالإفلاس. وبينت نتائج الدراسة بأن نماذج التنبؤ بالإفلاس تقدم معلومات أكثر دقة مقارنة بتقارير التدقيق ، فضلاً عن أن تقرير المدقق لم يقدم أية معلومات مفيدة بخصوص ذلك ، حيث يلاحظ أن معظم الشركات التي أفلست لم يتضمن تقرير التدقيق الخاص بها أية إشارات تفيد ذلك قبل وقوع الحدث ، كما بينت الدراسة أن عدم كفاية تقرير التدقيق يرجع إلى عدة أسباب أهمها أن المعلومات الواردة بالتقرير لا تتضمن أية معلومات يمكن استخدامها في التنبؤ بالإفلاس ، وتأخير تقرير التدقيق ، وإصرار المدققين القوي في تقديم التقرير النظيف (بدون تحفظ) والثبات عليه خوفاً من التعرض لخسائر فقدان الزبون أو التقاضي. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يأخذ المدقق في الحسبان الأحداث الاقتصادية التي يمر بها القطاع الاقتصادي للشركة محل التدقيق عند صياغة تقريره ، كما يجب أن يكون هناك من السياسات ما يقلّ من دوافع المدققين لتكرار نفس الرأي.

ب. دراسة (Gomez-Guillamon : 2003)

" فائدة تقرير التدقيق في قرارات التمويل والإستثمار " The usefulness of the audit report in investment & financing decisions ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على فائدة تقرير المدقق بكافة أنواعه في اتخاذ قرارات الإستثمار والتمويل في شركات التجارة والوساطة المالية من جهة ،والبنوك من جهة أخرى، ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث أداة الإستبانة والتي وجهها إلى عينة من موظفي الإئتمان وعينة من الوسطاء الماليين في اسبانيا ، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستخدمي تقرير المدقق يعدوّن المعلومات التي يحتويها التقرير مفيدة ولها أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات ولا سيما قرارات الإستثمار وتمويل الشركات فضلاً عن أثر معلومات التقرير في تحديد مبلغ الإستثمار في الشركات الخاضعة للتدقيق وكذلك مقدار القرض الممنوح لتلك الشركات.

ج. دراسة (Chung et al: 2010)

" مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث بعد قانون ساربنز أوكسلي : مقارنة دولية للاصلاحات القانونية والتنظيمية Auditor liability to third parties after Sarbanes-Oxley: An international comparison of regulatory and legal reforms " ، قارنت هذه الدراسة بين المسؤوليات القانونية للمدقق في سبعة دول بعد صدور قانون SOX، مع التركيز على التغيرات في مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث ، وقد إستندت الدراسة إلى تحليل للتشريعات الحديثة والتعليمات والقوانين وكذلك آراء المنظمات المحاسبية وهيئات التدقيق ذات الصلة بموضوع الدراسة ، حيث أشارت الدراسة إلى أن مع زيادة العولمة لأسواق رأس المال وشركات التدقيق برزت أهمية فهم مسؤوليات المدقق على أساس عالمي ، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن دول القانون العام قد قامت بإصلاحات عن طريق سن تشريعات تزيد من مسؤوليات المدقق القانونية ، أما دول القانون المدني (ألمانيا وفرنسا) فلم تقم بأي إصلاحات بخصوص تحديد مسؤوليات المدقق وسبب ذلك ربما يرجع إلى عدم انهيار شركات أخرى في السنوات اللاحقة لإنهيار شركة Enron.

ح. دراسة (Salehi : 2010)

" تقييم فاعلية تقرير المدقق الخارجي : دليل تجريبي من إيران Evaluating Effectiveness of External Auditors' Report: Empirical Evidence from Iran ، حيث أكدت هذه الدراسة على فائدة

دراسة رأي المدقق بعدّه وسيلة لنقل المعلومات بين الشركة والمستخدمين الخارجيين من خلال تقرير التدقيق ، وأشار الباحث إلى أن تقرير المدقق يجب أن يحدث تغيير في موقف صناع القرار ، وإلا فإن مستخدمي التقارير المالية سوف لن يأخذوه في الحسبان عند اتخاذ قراراتهم ، وكذلك شدد الباحث على ضرورة الإهتمام بالمحتوى المعلوماتي لتقرير المدقق وتضمينه معلومات مؤثرة في قرارات الإستثمار وقرارات الإئتمان. وبينت النتائج الرئيسة للدراسة أن تقرير المدقق بصيغته الحالية قابل للفهم بسهولة من مختلف الفئات الحاملة للأسهم في إيران ، كما انه يعد حجر الزاوية في صنع قرارات الإستثمار.

خ. دراسة (Kabajeh et al : 2012)

" Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms "

مضمون تقرير المدقق من المعلومات وتأثيره في صنع القرارات من وجهة نظر المقرضين والإدارة في الشركات العامة الصناعية الأردنية ، والتي هدفت إلى قياس مدى كفاية وملائمة ودرجة إحاطة وإقناع محتوى تقرير المدقق لصنع قرارات ملائمة من المديرين ومقرضي الشركات الصناعية العامة الأردنية ، فضلاً عن قياس مدى توافق هذا التقرير مع معايير التدقيق الدولية. وتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية مكونة من ٣٠ شركة صناعية و ١٠ مصارف مختارة للسنة المالية ٢٠١٠ ، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن محتوى تقرير المدقق غير ملائم ، وغير كافي وغير محايد بصورة كافية لصنع القرارات فضلاً عن أن محتواه غير متوافق مع معايير التدقيق الدولية في الماضي والحاضر.

د. دراسة (Dobija et al : 2013)

" Extended Audit Reporting: an insight from the auditing profession in Poland "

توسيع إبلاغ المدقق : نظرة من مهنة التدقيق في بولندا " ، حيث ركزت هذه الدراسة على ما إذا كان تقرير المدقق المعياري الحالي قادر على إيصال المعلومات المناسبة لمستخدمي هذا التقرير ، وأشارت الدراسة نتيجةً لما سبق إلى أن التعليمات المقترحة على المستوى الأوربي وكذلك الولايات المتحدة تهدف ليس فقط إلى تخفيض فجوة التوقعات وإنما تهدف أيضا إلى تخفيض فجوة المعلومات بين المدققين من جهة ومستخدمي التقرير من جهة أخرى وذلك من خلال تقديم تقرير إضافي يهدف إلى تقديم معلومات أكثر لأصحاب المصلحة. وبينت نتائج الدراسة أن المدققين يدركون بأن تقرير التدقيق مفيد لمستخدميه بصورة عامة بالرغم من أن تحليل البيانات قدم خليط من الأدلة بصدد تقرير التدقيق الموسع ، كما أن المدققين يدركون فائدة تقرير التدقيق الموسع للتقرير عن المخاوف والقضايا الإضافية، لكن في نفس الوقت وجد أن النموذج المعياري لتقرير التدقيق الموسع المحدد في معايير التدقيق البولندية يحمل قيمة معلوماتية ضئيلة لمستخدميه.

ويعد البحث الحالي امتداداً للدراسات السابقة والذي حاول تسليط الضوء على مضمون تقرير المدقق من المعلومات في العراق من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ، فضلاً عن الأكاديميين والمهنيين ، حيث سعى البحث لإختبار العلاقة بين قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبين إبلاغ المدقق فيها من أجل تحديد مجالات التطوير المطلوبة .

المحور الثاني: مفهوم إبلاغ المدقق ومضمون تقريره من المعلومات

أولا : مفهوم إبلاغ المدقق

يعرف التدقيق على أنه "عملية منظمة وممنهجة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن الموضوعية بشأن نتائج العمليات والأحداث ذات الصلة بالشركة وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين تلك النتائج والمعايير المقرّرة وإبلاغ الأطراف المستفيدة من مستخدمي التقارير المالية بتلك النتائج (الخليل ، ٢٠٠٦ :٢) ، إذ يتوقع مستخدمو التقارير المالية من المدقق أن يقدم لهم الرأي فيما يتعلق بإحتمال تعثر أو فشل الشركة في المستقبل ، كما يتوقع المستخدمون من المدقق الإبلاغ عن الأخطاء الجوهرية وعمليات الغش والإحتيال والحد من إصدار تقارير مالية مضلّلة لإغراض مستخدميها (الجعفري ، ٢٠٠٦ : ١٣) . هذا ويقوم المدقق بإبلاغ مستخدمي التقارير المالية برأيه حول القوائم المالية وملحقاتها من خلال التقرير الذي يصدّره عند الإنتهاء من عملية التدقيق، حيث يعتمد أولئك المستخدمون على تقريره للتأكد من شمولية القوائم المالية وإتساقها مع المبادئ والمعايير المحاسبية فضلا عن فائدة المعلومات المحاسبية الواردة فيها وأمانة عرضها (الخليل ، ٢٠٠٦ : ٧) . وبذلك تترتب على المدقق مسؤولية الإبلاغ عن نتائج أعمال التدقيق ، فضلا عن الخطأ أو الغش التي تم اكتشافها من مراقب الحسابات وتلك التي يعتقد بإحتمالية حدوثها والمؤثرة ماديا في نتائج نشاط الشركة ومركزها المالي ، ويكون الإبلاغ موجها إلى الأطراف الآتية : (الحسيني ، ٢٠١١ : ٣).

أ. إبلاغ إدارة الشركة المتعاقد معها : إذ يجب على المدقق أن يبلغ الإدارة بالنتائج التي تم التوصل إليها وبالسرعة الممكنة إذا وجد غشاً أو خطأً جسيماً أو حتى إذا كان لديه شك في إحتمال وجود غش وإن كان تأثيره المحتمل على القوائم المالية غير مادي.

ب. إبلاغ مستخدمي التقارير المالية : إذ يجب على المدقق أن يبلغ الطرف الثالث إن هنالك خطأً جسيماً له تأثيراً مادياً في التقارير المالية من خلال إبداء الرأي المتحفظ أو الرأي السلبي.

ج. إبلاغ السلطات الإشرافية العليا : إذ أن إلتزام المدقق بمبدأ " السرية " يمنعه من الإبلاغ عن الغش والخطأ للطرف الثالث ، لكن في حالات معينة تتجاوز بعض السلطات والقوانين مبدأ السرية ، حيث تطلب تلك السلطات في بعض الدول من المدقق الإبلاغ عن الخطأ أو الغش والإحتيال في الشركات الخاضعة لتدقيقه إلى السلطات الإشرافية العليا التي تخضع تلك الوحدات لسلطتها.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف إبلاغ المدقق بأنه " الإبلاغ عن النتائج التي توصل إليها المدقق بعد الإنتهاء من عملية التدقيق في الشركات الخاضعة لتدقيقه إلى الأطراف المستفيدة والتعبير عن رأيه بشأن صدق تعبير وعدالة التقارير المالية في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المستفيدة ضمن حزمة التقارير المالية المنشورة دوريا والتي تعتمد عليها تلك الأطراف في إتخاذ القرارات الاقتصادية ورسم السياسات المستقبلية.

ثانيا : تقرير المدقق : التعريف والأهمية والمحتوى

يعد تقرير المدقق النتيجة النهائية لعملية التدقيق والأداة أو الوسيلة الوحيدة للإتصال التي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج عملية التدقيق للشركات الخاضعة لتدقيقه إلى الأطراف المستفيدة (Geiger & et al, 2002 : 70) . ويؤكد Tomas et al في هذا السياق على أن الهدف الأساس من عمل المدقق هو إبلاغ حملة الأسهم ومستخدمي التقارير المالية الآخرين برأيه حول تلك القوائم (توماس وآخرون، ٢٠٠٩ : ٩٧) ، حيث يبلّغ المدقق في التقرير عن رأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية

السنة ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية إلى أصحاب المصلحة في الشركات سواء أكانوا يمثلون أطرافا داخل الشركة مثل المستويات الإدارية العليا في الشركة أو أية أطراف خارجية مثل الملاك أو المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والدائنين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية الذين يقومون باتخاذ العديد من القرارات بناء على المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية التي قام المدقق بتدقيقها وإضفاء الثقة عليها (محمود وآخرون ، ٢٠١١ : ١٩١) . وهناك العديد من التعاريف التي قدمت لتقرير المدقق ، حيث عرفه البعض على أنه "وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام المستخدمين عن مدى صحة البيانات والمعلومات للإعتماد عليها، وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها الشركة تقدم صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للوحدة ونتائج أعمالها للسنة المالية محل التدقيق (الحمود ، ٢٣ : ٢٠١١) . كما عرف تقرير المدقق على أنه " وسيلة إتصال بين المدقق ومستخدمي التقارير المالية في شكل وثيقة مكتوبة يبيّن فيها المدقق ما قام به من إجراءات وما توصل إليه من أحكام ويلخص فيها رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية (خداش وآخرون ، ٢٠١١ : ٤) . أما Filipovic فقد عرفه بأنه المنتج الرئيس لعملية التدقيق ، يتم من خلاله إبلاغ مستخدمي القوائم المالية بنتائج عملية التدقيق حول موضوعية ومصداقية تلك القوائم. (Filipovic et al , 2009 : 1097)

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف تقرير المدقق على أنه " وثيقة مكتوبة تصّدر عن شخص مؤهل علميا وعمليا (المدقق) ، يبلّغ من خلالها المدقق الأطراف المستفيدة عن رأيه بمدى صدق وعدالة ما تعبر عنه التقارير المالية للشركة محل التدقيق بشأن نتائج أعمالها ومركزها المالي لمدة محددة من الزمن عادة ما تكون سنة مالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة. ونظرا لأهمية تقرير المدقق فقد اهتمت المجالس والمنظمات المهنية في العالم ، فضلا عن الجهات المسؤولة عن تشريع القوانين والتعليمات ذات الصلة بتحديد المعايير الواجب مراعاتها عند إعداد تقرير المدقق والتي تتضمن المتطلبات الشكلية ومحتوى التقرير وبدائل الرأي بشأن التقارير المالية الصادرة عن الشركات محل التدقيق (المطارنة ، ٢٠١٣ : ١٠٩) . ويمكن تلخيص أهمية تقرير المدقق للأطراف المستفيدة بما يأتي : (محمود وآخرون ، ٢٠١١ ، ١٩٢)

١. يكتسب تقرير المدقق أهمية خاصة للمدقق ذاته بعدّه المنتج النهائي لعملية التدقيق والمؤشر على إنجاز أعماله وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها ، وأداة لتوصيل رأيه الفني المحايد لأصحاب المصلحة في الشركات وبالتالي الإستفادة من ردود أفعالهم التي تعكس إحتياجاتهم مما يؤثر في جودة عملية التدقيق .

٢. يحقق تقرير المدقق بشأن التقارير المالية للشركة قيمة مضافة لأصحابها والمتعاملين في سوق المال سواء كانوا مؤسسات مالية أو إستشارية أو مقرضين محتملين أو مستثمرين محتملين من خلال رأي المدقق الذي يساعدهم في تحديد مدى جودة ونوعية المعلومات الواردة في التقارير المالية ودرجة الإعتماد عليها في إتخاذ قراراتهم.

٣. يقدم تقرير المدقق مؤشراً عن مدى وفاء الإدارة العليا في الشركة محل التدقيق بمسئولياتها في إدارة الموارد الاقتصادية للوحدة بعدّها وكيلاً عن الملاك ، فضلا عن مدى إلتزامها بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، وكذلك معايير المحاسبة المحلية أو الدولية عند إعداد القوائم المالية للشركة وأخيراً مدى التزامها بالقوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لنشاطاتها.

ثالثاً: فقرات تقرير المدقق

يتكون تقرير المدقق المعياري بشكل عام من ثلاث فقرات أساسية هي :

١. فقرة المقدمة (Introductory paragraph) ، وهي الفقرة الأولى في تقرير المدقق ، وتحدد ما يأتي (Whittington & Pany , 2008 : 678):

أ. القوائم المالية التي تم تدقيقها من المدقق.

ب.أن العرض الصادق والعادل للقوائم المالية هو من مسؤولية الإدارة.

ت.إن مسؤولية المدقق تنحصر في إبداء الرأي عن صدق وعدالة القوائم المالية.

٢. فقرة النطاق (Scope paragraph) ، وتوضح هذه الفقرة طبيعة عمليات الفحص التي قام بها المدقق والغرض من عمليات الفحص المعنية ، مع الإشارة إلى أن المدقق قد أتبع معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS) ، للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من التحريف والأخطاء التي تتسم بالأهمية (Strawser & Strawser , 1997 : 17-2) ويعني ذلك أن مسؤولية المدقق تنحصر في البحث عن التحريف الذي يتسم بالأهمية النسبية وليس التحريفات البسيطة التي لا تؤثر في قرارات المستخدمين، كما يعني مصطلح التأكيد المناسب الإشارة إلى أن عملية التدقيق لا يمكن أن تؤدي إلى تفادي التحريفات ذات الأهمية النسبية بشكل كامل من القوائم المالية ، بمعنى آخر أن عملية التدقيق تقدم مستوى عالي من التأكد إلا أنها لا تقدم ضمانا لتحديد كافة التحريفات في القوائم المالية المدققة. (مناعي ، ٢٠٠٩ : ٩٢)

٣. فقرة الرأي (Opinion paragraph) وهي الفقرة الأخيرة من التقرير ويتم فيها عرض النتائج التي توصل إليها المدقق بناءاً على الاختبارات التي قام بها ، وتعد هذه الفقرة من أهم أجزاء التقرير إذ يتم فيها الإشارة إلى رأي المدقق بخصوص القوائم المالية(أرينز ولوبك ، ٢٠٠٩ : ٧٠) وتجدر الإشارة إلى أن إتخاذ القرار بشأن نوع الرأي الذي يصدره المدقق هو القرار النهائي لعملية التدقيق ، ويخضع لقدر كبير من الاجتهاد والحكم المهني والمفاوضات مع الزبون وأن مثل تلك المفاوضات تكون حساسة جدا ، لا سيما وان زبائن التدقيق لا يرغبون باستلام أي تقرير بخلاف التقرير غير المعدّل (Unmodified Report). Geiger & Raghunandan, (2002 : 71)

المحور الثالث : دور إبلاغ المدقق في ترشيد القرارات الاقتصادية وتحليل نتائج الإستبيان

أولاً : دور إبلاغ المدقق في ترشيد القرارات الاقتصادية

تعد القوائم المالية كما تمت الإشارة إليه المصدر الأكثر أهمية للبعض من صانعي القرارات الاقتصادية نظرا لما تحتويه تلك القوائم من معلومات محاسبية مفيدة عن المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها ، فهي وسيلة لإبلاغ الأطراف الخارجية المستفيدة من المعلومات المحاسبية. ويفترض في المعلومات المحاسبية أن تكون المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية لنشاطات وأعمال الشركات لمدة زمنية محددة ليتسنى من خلالها تقييم وضع الشركة والحكم على سلامة أدائها المالي لكي تتمكن جميع الأطراف ذات العلاقة من مستثمرين ومقرضين حاليين ومرتقبين وغيرهم من اتخاذ القرارات الرشيدة فيما يتعلق بالإستثمار والإقراض (المشهداني والفتلاوي ، ٢٠١٢ : ٢٧). ولكي تحقق القوائم المالية الهدف الذي أعدت من أجله وهو إيصال المعلومات المفيدة ينبغي أن تكون موثوقة ، ولإعطاء هذه الثقة يجب أن تكون مدققة ، فالمدقق يبدأ عمله من حيث ينتهي المحاسب ، فهو يبدأ

بمجموعة من الإجراءات تنتهي بإبداء الرأي بشأن صدق وعدالة القوائم المالية ، ويرى Salehi في هذا السياق بأن هناك ثلاث عوامل في بيئة الأعمال تستوجب الطلب على خدمات التدقيق هي : (Salehi , 2010 : 74)

١. تعارض المصالح (Conflict of interest) ، إذ أن إعداد القوائم المالية يتم من مديري الشركات ليبلغوا بصورة أساسية عن أدائهم ، وهذه القوائم ربما تكون منحازة لكي تعكس صورة ايجابية عن الإدارة ، أما المستخدمين فيحتاجون إلى القوائم المالية لتقييم أداء الشركة ومركزها المالي والتدفقات النقدية بالدقة الممكنة ، وبذلك يكون التعارض في المصالح بين معدي القوائم المالية والمستخدمين واضح للعيان ، وهنا يلعب المدقق دوراً حيوياً للمساعدة في ضمان أن الإدارة تقدم للمستخدمين قوائم مالية تعرض بعدالة وصدق الوضع المالي للشركة.

٢. النتائج (Consequence) ، إذ أن قرارات مستخدمي القوائم المالية المستندة إلى معلومات غير موثوقة تؤدي بالنتيجة إلى تكبد خسائر مالية جسيمة ، لذلك يسعى المستخدمون للتأكد من أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تعد موثوقة وآمنة للقرارات المستندة عليها ، ويتجسد ذلك في دور المدقق الذي يكمن في تعزيز مصداقية وعدالة القوائم المالية.

٣. التعقيد والتباعد (Complexity & Remoteness) ، حيث يجد المستخدمون أنه من الصعب جداً أو حتى من غير الممكن الحصول على تأكيد مباشر عن جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية طالما أن المستخدمين ولأسباب قانونية واقتصادية بعيدين عن مصادر تلك المعلومات ، فضلا عن أن نمو الشركات سوف يصاحبه زيادة في حجم وتعقيد عملياتها ، وبذلك فإن الأخطاء من الممكن وعلى الأرجح أن تتسلل إلى البيانات المالية ومن ثم القوائم المالية ، الأمر الذي يتطلب أن تكون القوائم المالية مدققة من شخص مؤهل ومستقل ويمتلك الخبرة اللازمة في هذا المجال .

وبذلك يتمثل دور المدقق بصورة أساسية في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الإبلاغ عن رأيه الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدّها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده والمرفق بالقوائم المالية الأساسية (العازمي ، ٢٠١٢ : ٥٤) . ويعد التقرير الذي يصدره المدقق على حد تعبير Kabajeh et al أداة إعلامية هامة للعديد من الأطراف ويشكل مدخلاً ذو قيمة في عملية صنع القرارات ، حيث تشكل القوائم المالية المدققة فضلا عن تقرير المدقق إطار إعلامي موثوق يمكن أن يعتمد عليه المستخدمين في إتخاذ قراراتهم الاقتصادية (Kabajeh et al , 2012 : 93) . وتبرز أهمية تقرير المدقق في كونه يعد من أهم مصادر المعلومات اللازمة لصنع القرارات كما يعد وسيلة لنقل المعلومات إلى المستخدمين ، ويشير Salehi في هذا السياق إلى أن التقرير يؤدي دور " العربة الرئيسة " للتواصل بين المدقق من جهة ومستخدمي التقارير المالية من جهة أخرى (Salehi , 2010 : 70) ، حيث يمكن للمستخدمين التعرف من خلال التقرير على مدى توافق السياسات المحاسبية المتبعة من الإدارة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP ، كما يمكنهم الاعتماد عليه كدليل إثبات على أن الإدارة تقوم بالمسؤوليات المسندة إليها على أكمل وجه مما يدفع المستخدمين لإتخاذ قرارات اقتصادية تتسم بالايجابية (Firth , 2000 : 3). وتأكيداً على أهمية إبلاغ المدقق ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية أجريت العديد من الإستطلاعات لآراء مستخدمي التقارير المالية والأطراف الأخرى بشأن القيمة المعلوماتية Information Value لتقرير المدقق وإمكانية توسيع مضمون وشكل التقرير، فقد أشار Vanstraelen et.al في هذا السياق إلى أن تقرير المدقق يمتلك قيمة معلوماتية من وجهة

نظر مستخدمي التقارير المالية بشكل يؤثر في قراراتهم الاقتصادية ، وأن توسيع مضمون وشكل التقرير من الممكن أن يحد من فجوة التوقعات Expectation Gap وربما من فجوة المعلومات Information Gap التي تؤشر على أن مستخدمي القوائم المالية وتقرير المدقق يمتلكون فهما مختلفا بشأن مسؤوليات المدقق مقارنةً بالمدققين أنفسهم ، بمعنى أن هناك اختلاف في التوقعات بين المدققين وبين مستخدمي القوائم المالية والمجتمع بشكل عام بشأن واجبات ومسؤوليات المدقق والرسالة التي يجب على المدقق توصيلها لأصحاب المصلحة من خلال تقريره والتي تتناول الكثير من القضايا من بينها على سبيل المثال قدرة الشركة محل التدقيق على الإستمرار وتوكيد المعلومات غير المالية (Vanstraelen et.al ,2011:11-12) . كما أشار Mock et.al في مجال تقديم المعلومات للمنظمين (الجهات المهنية) بشأن الأبحاث السابقة ذات الصلة بفحص طبيعة ومحتوى تقرير المدقق وقيمته الإخبارية لأصحاب المصلحة ولا سيما المستثمرون بأن نموذج إبلاغ المدقق بحاجة إلى التوسيع إستناداً إلى فجوة المعلومات بين المعلومات التي يتم حالياً تقديمها إلى أصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية محل التدقيق من واقع القوائم المالية وتقرير المدقق وبين المعلومات التي يرغب أصحاب المصلحة و لاسيما المستثمرون في الحصول عليها والتي من الممكن أن تقود إلى طرح التساؤلات الآتية : (Mock et.al, 2012:6)

١. ما هي المعلومات المحددة التي يرغب المستثمرون في الإبلاغ عنها ضمن تقرير المدقق ؟

٢. كيف يتعامل المستثمرون مع المعلومات الحالية أو المقترحة في تقرير المدقق عند قيامهم بعملية صنع القرارات الاقتصادية ؟

وفي مجال المعلومات التي يرغب المستثمرون وأصحاب المصلحة في الإبلاغ عنها ضمن تقرير المدقق ، فقد بينت البحوث المسحية بأن المستثمرون وصفوا التقرير الحالي للمدقق بالمهم ولكنهم يرغبون بالإبلاغ عن المزيد من المعلومات عن الشركة والتدقيق من بينها الإبلاغ عن السياسات المحاسبية والمعلومات ذات الصلة بالمخاطر ، وأحكام واستقلالية المدقق وعملية التدقيق والمادية (الأهمية النسبية) ومستوى التوكيد الذي يقدمه المدقق. (Mock et.al , 2012 : 37) وبينما ركز Mock et.al على دراسة تأثير إبلاغ المدقق في قرارات المستثمرين ، ركز آخرون على تأثير إبلاغ المدقق في قرارات الإقراض التي يقوم موظفي البنوك بصنعها لصالح الشركات التي تسعى إلى تمويل نشاطاتها ، حيث بينت دراسة أعدت سنة ٢٠١٠ في جامعة VAASA ثلاث مجالات للبحث في هذا الخصوص كشفت نتائج البعض منها عن ملاءمة معلومات تقرير المدقق لقرارات الإقراض (Ittonen , 2010 : 48) :

١. مستوى الإختبارات (الأدلة) التي يجريها المدقق ومدى تأثيرها في قرارات الإقراض .

٢. تأثير شكل (صيغة) تقرير المدقق في قرارات الإقراض .

٣. التباين في ملاءمة تقارير المدقق المعدّلة وغير المعدّلة .

وقد أشار Agustin في نفس السياق إلى أن فجوة توقعات التدقيق قد تضر بسمعة مهنة المحاسبة والقائمين عليها وتؤدي بالنتيجة إلى خفض مستوى الثقة في القوائم المالية المدققة لدى مستخدميها ، وعليه قد يعكس تقرير المدقق مصداقية القوائم المالية ومن الممكن أن يستخدم كأداة مهمة في عملية صنع القرارات الاقتصادية ، ولا سيما قرارات الإقراض إذ عادةً ما يستخدم المقرضون القوائم المالية المدققة في منح الإئتمان ، وعليهم (أي

المقرضون) فهم مضمون تقرير المدقق لتعزيز قدرتهم على تخمين المخاطر الملازمة لمنح الإئتمان والتي قد تؤثر في إستمرارية مانحي الإئتمان أنفسهم نتيجة لصنع القرارات غير الصائبة (Agustin ,2014 : 252) .

وبناءاً على ما سبق أكد Dobija et.al على أن نموذج إبلاغ المدقق أصبح من القضايا المهمة في أجندة المنظمين بسبب تزايد حدة الإنتقادات التي وجهت إلى مضمون وشكل الإبلاغ الحالي للمدقق ، ففي سنة ٢٠١١ أصدر مجلس الإشراف على شركات المحاسبة العامة (PCAOB) نشرة مفاهيمية بشأن التعديلات الممكنة على المعايير ذات الصلة بتقرير المدقق عن القوائم المالية المدققة ، كما أصدر مجلس المعايير التأكيدية والتدقيقية (IAASB) في نفس السنة ورقة نقاشية بشأن " تعزيز قيمة إبلاغ المدقق : استكشاف خيارات التغيير" ، وقد أكد كلا المجلسين في أعلاه بأن على المدقق أن يبلغ من خلال تقريره عن معلومات إضافية بالإستناد إلى ما يمتلكه من مؤشرات داخلية عن الشركة محل التدقيق ليجعل من التقرير أكثر ملاءمةً وأكثر فائدة في أربع مجالات هي (Dobija et.al ,2013 : 4) :

١. تحليلات ومناقشات المدقق.
٢. الإستخدام المطلوب والموسع للفقرات التأكيدية .
٣. تأكيد المدقق عن المعلومات الأخرى خارج نطاق القوائم المالية .
٤. توضيح اللغة في التقرير المعياري للمدقق .

ثانياً : عرض تحليل نتائج الإستبيان

تتناول هذه الفقرة عرض وتحليل نتائج الإستبانة الأولى الموزعة على عينة البحث الأولى والمتمثلة بالمستثمرين والمقرضين وكذلك عرض وتحليل نتائج الإستبانة الثانية الموزعة على عينة البحث الثانية والمتمثلة بالأكاديميين والمهنيين ووفقا للمحاور ذات الصلة والتي هدفت إلى بيان دور إبلاغ المدقق في ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وكذلك تحديد مجالات القصور التي يعاني منها إبلاغ المدقق في العراق مقارنةً بمتطلبات الإبلاغ الصادرة عن الجهات المهنية الدولية ، فضلاً عن إقتراح مجالات لتطوير إبلاغ المدقق في العراق وتحسين مضمون تقريره ليكون مفيداً في ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وكما يأتي:

١. يستند المستثمرون والمقرضون إلى المعلومات بشكل عام والمعلومات المالية بشكل خاص عند صنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وتؤكد نتائج الإستبيان في هذا الخصوص بأن نسبة الإتفاق التام لكل من المستثمرين والمقرضين بلغت ٣٩,٣% ، في حين بلغت نسبة الإتفاق لنفس العينة ٣٧,٥% أي بنسبة إتفاق إجمالية بلغت ٧٦,٨% ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة ٤,٣٣٣ وبإنحراف معياري بلغ ٠,٦٨١٠ .

٢. تعد التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مصدراً أساسياً لصنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في تلك الشركات ، ويؤكد ذلك نتائج إتفاق عينة البحث بشأن ما سبق ، حيث بلغت نسبة الإتفاق التام للمستثمرين والمقرضين ٣٥,٧% ونسبة الإتفاق ٣٢,١% أي بنسبة إتفاق إجمالية بلغت ٦٧,٩% ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة ٤,٣٢٣ وبإنحراف معياري بلغ ٠,٦٧٨٣ ، أما فئة

الأكاديميين والمهنيين فقد بلغت نسبة إتفاقهم التام بشأن ما سبق ٤٤,١% ونسبة الإتفاق ٤٦,٢% أي بنسبة إتفاق إجمالية بلغت ٩٠,٣% ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة ٤,٣٣٣ وبإنحراف معياري ٠,٦٨١٠ .

٣. يعد الإطلاع على مضمون القوائم المالية وما تحتويه من معلومات من الأمور الهامة لأغراض صنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وقد أكدت نتائج الإستبيان أن نسبة الإتفاق التام للمستثمرين والمقرضين في هذا الصدد بلغت ٣٢,١% ونسبة الإتفاق ٣٩.٣% أي بنسبة إتفاق إجمالية بلغت ٧١,٤% ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة ٤,٤٥٢ وبإنحراف معياري بلغ ٠,٦٣٤٤ ، أما فئة الأكاديميين والمهنيين فقد بلغت نسبة إتفاقهم التام ٤٤,١% وكذلك بلغت نسبة الإتفاق ٤٤,١% أي بنسبة إتفاق إجمالية بلغت ٨٨,٢% ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة ٤,٣٢٣ وبإنحراف معياري بلغ ٠,٦٧٨٣ .

٤. من الأهمية إطلاع المستثمرين والمقرضين على تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها ، وقد بينت نتائج تحليل الإستبيان بأن نسبة الإتفاق التام لعينة المستثمرين والمقرضين بلغت ٣٣,٩% ونسبة الإتفاق ٣٥,٧% أي بنسبة إتفاق إجمالية بلغت ٦٩,٦% ، ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة ٣,٨١٧ والإنحراف المعياري البالغ ٠,٩٧٧٤ ، في حين بلغت نسبة الإتفاق التام لعينة الأكاديميين والمهنيين ٥٢,٧% ونسبة الإتفاق ٣٩,٨% أي بنسبة إتفاق إجمالية بلغت ٩٢,٥% ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة ٤,٤٥٢ وبإنحراف معياري ٠,٦٣٤٤ .

٥. تعد المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها ، حيث أشارت نتائج الإستبيان بأن نسبة الإتفاق التام لعينة المستثمرين والمقرضين بلغت ٢٣,٦% ونسبة الإتفاق ٣٢.٧% أي بنسبة إتفاق إجمالية بلغت ٥٦,٤% ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة ٤,٤٠٩ وبإنحراف معياري ٠,٧٤٠٧ ، فيما بلغت نسبة الإتفاق التام لعينة الأكاديميين والمهنيين في هذا الخصوص ٢٩,٠% ونسبة الإتفاق ٣٤,٤% أي بنسبة إتفاق إجمالية بلغت ٦٣,٤% ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة ٣,٨١٧ والإنحراف المعياري البالغ ٠,٩٧٧٤ .

٦. يعد تطوير إبلاغ المدقق في العراق وتحسين مضمون تقريره من المعلومات من الأمور الهامة التي تنعكس بشكل إيجابي في تعزيز دوره في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وقد بلغت نسبة الإتفاق التام لعينة المستثمرين والمقرضين في هذا السياق ٢.٣٨% وكذلك نسبة إتفاق بلغت ٣٨,٢% أيضاً أي بنسبة إتفاق إجمالية بلغت ٧٦,٤% ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة ٣,٦٣٤ وبإنحراف معياري ٠,٩٦٤٤ ، أما نسبة الإتفاق التام لعينة الأكاديميين والمهنيين فقد بلغت ٥٢,٧% ونسبة الإتفاق ٣٧,٦% أي بنسبة إتفاق إجمالية ٩٠,٣% ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة ٤,٤٠٩ وبإنحراف معياري ٠,٧٤٠٧ .

٧. يتبين من تحليل نتائج الإستبيان للفقرات السابقة أن هناك تباين في نسب إتفاق عينة المستثمرين والمقرضين من جهة وعينة الأكاديميين والمهنيين من جهة أخرى بشأن أهمية القوائم المالية وكذلك تقرير المدقق في ترشيد

قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ويعزى سبب ذلك ربما إلى وجود مصادر بديلة للمعلومات لدى متخذي القرارات ، أو ربما يعزى السبب إلى عدم كفاية المعلومات الواردة في تلك القوائم فضلاً عن تقرير المدقق كما سبقت الإشارة إليه أو قد يكون ذلك مؤشراً على ضعف إدراك مستخدمي التقارير المالية في العراق لأهمية ما تتضمنه تلك التقارير من معلومات ولا سيما تقرير المدقق في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض ، ويوضح الجدولين (1) ، (2) في ملحق البحث "٢" نتائج إجابات عينة البحث الأولى والثانية بشأن دور إبلاغ المدقق في العراق في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

ثالثاً : عرض وتفسير نتائج إختبار فرضية البحث

تهدف هذه الفقرة إلى عرض وتفسير نتائج إختبار فرضية البحث من خلال استخدام الأساليب الإحصائية ذات الصلة ومن بينها إختبار(T) لتحديد الفروقات المعنوية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة وكما يأتي :

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إبلاغ المدقق في العراق (ضمن تقريره) وبين ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " حيث يوضح الجدولين (٤) ، (٥) في أدناه نتائج التحليل الإحصائي لكل من إجابات عينة البحث الأولى " المستثمرين والمقرضين " وعينة البحث الثانية " الأكاديميين والمهنيين " ، وكما يأتي :

الجدول (٤)

نتائج إختبار الفرضية الأولى بموجب إختبار(T) لعينة البحث الأولى " المستثمرين والمقرضين "

المجال	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة
العلاقة بين إبلاغ المدقق في العراق (ضمن تقريره) وبين ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	٣,٩٤٦	٠,٩٨٠٢	٧,٢٢٦	٢,٠٠٤١	٠,٠٠٠

يتبين من الجدول (٤) في أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة تبلغ (٧,٢٢٦) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية تبلغ (٢,٠٠٤١) ، كما أن مستوى الدلالة (Sig) < ٠,٠٥ مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة التي إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وحيث أن الوسط الحسابي بلغ (٣,٩٤٦) وهو أكبر من الوسط الحسابي المتوقع (٣) فهذا يعني أن العلاقة إيجابية ، مما يعني قبول فرضية البحث الأولى من واقع إجابات عينة المستثمرين والمقرضين.

الجدول (٥)

نتائج إختبار الفرضية الأولى بموجب إختبار(T) لعينة البحث الثانية " الأكاديميين والمهنيين "

المجال	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة
العلاقة بين إبلاغ المدقق في العراق (ضمن تقريره) وبين ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	٤,٤٥٢	٠,٦٣٤٤	٢٢,٠٦٥	١,٩٦٦١	٠,٠٠٠

يتبين من الجدول (٥) في أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (٢٢,٠٦٥) وهي كبر من قيمة (T) الجدولية التي بلغت (١,٩٦٦١) ، كما أن مستوى الدلالة (Sig) < ٠,٠٥ مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وحيث أن الوسط الحسابي بلغ (٤,٤٥٢) وهو أكبر من الوسط الحسابي المتوقع (٣) فهذا يعني أن العلاقة إيجابية ، مما يعني قبول فرضية البحث الأولى من واقع إجابات عينة الأكاديميين والمهنيين.

المحور الرابع : الإستنتاجات والتوصيات

أولا : الإستنتاجات

١. تعد تقارير الإبلاغ المالي بضمنها تقرير المدقق بشكل عام ولاسيما في البيئة العراقية المصدر الأكثر أهمية للبعض من صانعي القرارات الاقتصادية نظراً لما تحتويه تلك التقارير من معلومات محاسبية مفيدة عن المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها ، إذ تعد تلك المعلومات الركيزة الأساسية في عملية صنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض ، حيث تعتمد عليها الأطراف المعنية لتقييم الاتجاهات المستقبلية للشركة والمفاضلة بين الفرص الإستثمارية المختلفة.

٢. يشير إبلاغ المدقق إلى توصيل النتائج التي توصل إليها بعد الإنتهاء من عملية التدقيق إلى الأطراف المستفيدة والتعبير عن رأيه بشأن صدق تعبير وعدالة التقارير المالية الصادرة عن الشركات موضوع التدقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المستفيدة ضمن حزمة التقارير المالية المنشورة دوريا والتي تعتمد عليها تلك الأطراف في إتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

٣. على الرغم من فائدة المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها ، إلا أن الأمر يتطلب تطوير تقرير المدقق وتحسين مضمونه من المعلومات ، إذ يؤكد المستثمرون والمقرضون فضلاً عن الأكاديميين والمهنيين في هذا السياق على ضرورة تطوير إبلاغ المدقق وتحسين مضمون تقريره من المعلومات ليكون له دوراً فاعلاً في ترشيد القرارات الاقتصادية.

٤. هناك تباين نسبي في وجهات نظر المستثمرين والمقرضين من جهة والأكاديميين والمهنيين من جهة أخرى بشأن أهمية إبلاغ المدقق ومضمون تقريره من المعلومات ، ويعزى سبب ذلك ربما إلى وجود مصادر بديلة للمعلومات لدى متخذي القرارات ، أو عدم كفاية المعلومات الواردة في تقرير المدقق أو قد يكون ذلك مؤشراً على ضعف إدراك مستخدمي التقارير المالية في العراق لأهمية ما يتضمنه تقرير المدقق من معلومات مفيدة في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض .

ثانيا : التوصيات

١. على مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق في خطوة أولية العمل على تعديل أدلة التدقيق المحلية ذات الصلة بإبلاغ المدقق وأهمها دليل التدقيق المحلي (٢) بما ينسجم والتطورات البيئية المستجدة وبما يحقق التوافق مع معايير التدقيق الدولية (٧٠٠ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦) لتطوير إبلاغ المدقق في العراق وتحسين مضمون تقريره من المعلومات ليكون مفيداً في مجال ترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدميه.

٢. على الجهات المختصة ومنها هيئة سوق المال في العراق إلزام المدققين في العراق أو تشجيعهم على أقل تقدير على الإلتزام بأدلة التدقيق المحلية ومعايير التدقيق الدولية عند الإبلاغ عن نتائج أعمالهم في الشركات الخاضعة للتدقيق لضمان تقديم تقارير كافية وتلبي إحتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات ولا سيما المستثمرين والمقرضين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

٣. تستلزم مهمة تطوير إبلاغ المدقق في العراق إقتناع أعضاء المهنة أنفسهم بضرورة التطوير سواء كانوا من المدققين العاملين في ديوان الرقابة المالية أو المدققين العاملين في القطاع الخاص فضلاً عن تعزيز مقدرتهم على إستيعاب مجالات التطوير، ويوصي الباحثان في هذا المجال بأهمية عقد الندوات التطويرية وإقامة الدورات التدريبية داخل البلد وخارجه بما يمكّن المدققين من إكتساب المعرفة الإضافية ، فضلاً عن تظافر جهود الجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة في العراق ومن بينها مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات ، وجمعية المحاسبين القانونيين العراقيين ، وديوان الرقابة المالية الإتحادي ، ونقابة المحاسبين والمدققين العراقية ، بما يكفل النهوض بمستوى المهنة وتطوير المعايير التي تستند إليها.

المصادر

1 – 1 : المصادر العربية

أولا : الكتب العربية

١. أرينز ، ألفين ، ولوبك ، جيمس ، **المراجعة – مدخل متكامل** ، ترجمة د.محمد محمد عبد القادر الديسطي ، مراجعة د.احمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩.

٢. توماس ، وليم ، وهنكي ، أمرسون ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، تعريب د.احمد حامد حجاج و د.كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩.

٣. محمود ، رأفت سلامة ، وكلبونة ، احمد يوسف ، وزريقات ، عمر محمد ، **علم تدقيق الحسابات النظري** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان– الأردن ،الطبعة الأولى ، ٢٠١١.

٤. المطارنة ، غسان فلاح ، **المدخل إلى تدقيق الحسابات المعاصر** ، زمزم ناشرون وموزعون ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٣.

ثانيا : الدوريات

١. خداش ، حسام الدين ، و آخرون ، أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم ٧٠٠ المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضييق فجوة التوقعات دراسة ميدانية لآراء مدققي الحسابات ومعدي القوائم المالية في شركات القطاع المالي والمستثمرين المؤسسيين والأكاديميين ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، العدد ٤ ، ٢٠١١.

٢. الزبدية ، رامي محمد ، والذنيبات ، علي عبد القادر ، أثر تقرير المدقق الخارجي في إتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية ، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال** ، المجلد ٨ ، العدد ٣ ، ٢٠١٢.

٣. الحسيني ، هدى خليل إبراهيم ، مسؤولية مراقب الحسابات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٢٨ ، ٢٠١١.

٤. المشهداني ، بشرى نجم عبد الله ، و الفتلاوي ، ليلى ناجي مجيد ، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات واثر آليات الحوكمة في تخفيضها ، **مجلة الإدارة والاقتصاد** ، العدد ٩٣ ، ٢٠١٢.

ثالثا : البحوث والرسائل والاطاريح الجامعية

١. الجعفري ، وسن عبد الصمد نجم ، دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين / جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.

٢. الحمود ، محمد نهار صالح ، أثر تعديلات تقرير مدقق الحسابات على قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة عمان من وجهتي نظر مدققي الحسابات والمستثمرين ، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال / جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١١.

٣. الخليل ، سماهر هيثم عبد القادر ، دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم المالية لدى السلطة المالية ، دراسة تحليلية لعينة من القوائم المالية المدققة والمقدمة للسلطة المالية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين / جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.

٤. العازمي ، وليد خالد حميد ، أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي ، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال / جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢.

٥. مناعي ، حكيمة ، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم المالية والتسيير / جامعة الحاج لخضر – باتنة ، ٢٠٠٩.

1 – 2 : المصادر الأجنبية

First : Books

1. Strawser , Jerry R. & Strawser , Robert H. , " **Auditing – Theory and Practice** " Eighth Edition , United States , 1997.
2. Whittington , O.Ray & Pany , Kurt **, " principles of Auditing & other Assurance Services "** Sixteenth Edition , 2008.

Second : Periodicals

1. Agustin , Rien F , "Audit Expectation Gap and Its Implication on Credit Decision Making " **, International Journal of Scientific & technology Research** , Vol. 3 , Issue 2 , Feb. , 2014.
2. Chung , Janne et al , " Auditor liability to third parties after Sarbanes-Oxley: An international comparison of regulatory and legal reforms " , **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation** , 2010.
3. Dobija , Dorota et al , " Extended Audit Reporting : an insight from the auditing profession in Poland " , **Kozminski University** , Poland , 2013.
4. Filipovic , Ivica & Filipovic , Davor , " External Auditing and Audit Committee as Mechanisms in Corporate Governance " , **University of Split** , 2009.
5. Firth , M. , "Audit Report : Their Impact on Investment Decisions" , **Journal of Business finance & Accounting** , April , 2000.
6. Geiger, Marshall & Raghunandan, K , " Auditor Tenure and Audit Reporting Failures " **A journal of practice & theory** , Vol. 21 , No. 1 , March 2002.
7. Gomez-Guillamon , Antonio Dure'ndez , " The Usefulness of The Audit Report in Investment and Financing Decisions " **, Managerial Auditing journal** , Vol. 18 , No. 6/7, 2003.
8. Ittonen , Kim , A Theoretical Examination of the Role of Auditing and The Relevance of Audit Reports , VAASA , 2010.
9. Kabajeh , Majed Abdel Majeed et al , " Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms " , **International Journal of Humanities and Social Science** , Vol. 2 , No. 14 , 2012.
10. Leenox , Clive S. , " The Accuracy and Incremental Information Content of Audit Reports in Predicting Bankruptcy " , **Journal of Business Finance & Accounting** , Vol. 26 , No. 5 , July 1999.
11. Mock , Theodore J. et al , " The Auditor's Reporting Model : Current Research Synthesis and Implications " , **University of California** , 2012.
12. Salehi , Mahdi , Evaluating Effectiveness of External Auditors' Report : Empirical Evidence from Iran , **Pak. J. Commer. Soc. Sic**. ,vol. 4 , No. 1 , 2010.
13. Vanstraelen , A. et al , " A Framework for Extended Audit Reporting " , **Research project Commissioned by Association of Chartered Certified Accountants (ACCA)** , July 2011.

الملحق (٢)

جدول (١) نتائج إجابات عينة البحث الأولى (المستثمرين والمقرضين) بشأن دور إبلاغ المدقق في العراق في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الفقرات	أتفق تماما		أتفق		أتفق إلى حد ما		لا أتفق		لا أتفق تماما		الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
تستند عند صنع قرارات الإستثمار أو قرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على المعلومات بشكل عام والمعلومات المالية بشكل خاص .	٢٢	٣٩,٣	٢١	٣٧,٥	١٠	١٧,٩	٣	٥,٤	--	--	٤,٣٣٣	٠,٦٨١٠
تعد التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق	٢٠	٣٥,٧	١٨	٣٢,١	١٢	٢١,٤	٥	٨,٩	١	١,٨	٤,٣٢٣	٠,٦٧٨٣

للأوراق المالية مصدراً أساسياً في صنع قرارات الإستثمار والإقراض في تلك الشركات .											
تعتقد بأهمية الإطلاع على مضمون القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وما تحتويه من معلومات لأغراض صنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها.	١٨	٣٢,١	٢٢	٣٩,٣	١٣	٢٣,٢	٣	٥,٤	--	--	٤,٤٥٢	٠,٦٣٤٤
تعتقد بأهمية الإطلاع على تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها .	١٩	٣٣,٩	٢٠	٣٥,٧	١٣	٢٣,٢	٣	٥,٤	١	١,٨	٣,٨١٧	٠,٩٧٧٤
تعتقد بأن المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض فيها.	١٣	٢٣,٢	١٨	٣٢,١	١٠	١٧,٩	١١	١٩,٦	٣	٥,٤	٤,٤٠٩	٠,٧٤٠٧
تعتقد أنه من الأهمية تطوير إبلاغ المدقق وتحسين مضمون تقريره من المعلومات ليكون له دوراً في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .	٢١	٣٧,٥	٢١	٣٧,٥	٧	١٢,٥	٥	٨,٩	١	١,٨	٣,٦٣٤	٠,٩٦٤٤

جدول (٢) نتائج إجابات عينة البحث الثانية (الأكاديميين والمهنيين) بشأن دور إبلاغ المدقق في العراق في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض

الفقرات	أتفق تماما		أتفق		أتفق إلى حد ما		لا أتفق		لا أتفق تماما		الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
تعتقد بأهمية التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كونها تعد مصدراً أساسياً لصنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في تلك الشركات .	٤١	٤٤,١	٤٣	٤٦,٢	٨	٨,٦	١	١,١	--	--	٤,٣٣٣	٠,٦٨١٠
تعتقد بأهمية الإطلاع على مضمون القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وما تحتويه من معلومات لأغراض صنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها .	٤١	٤٤,١	٤١	٤٤,١	١١	١١,٨	--	--	--	--	٤,٣٢٣	٠,٦٧٨٣
تعتقد بأهمية الإطلاع على تقرير المدقق	٤٩	٥٢,	٣	٣٩,	٧	٧,٥	--	--	--	--	٤,٤٥٢	٠,٦٣٤٤

المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها .		٧	٧	٨								
تعتقد بأن المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار و الإقراض فيها .	٢٧	٢٩,٠	٣٢	٣٤,٤	٢٤	٢٥,٨	١٠	١٠,٨	--	--	٣,٨١٧	٠,٩٧٧٤
تعتقد بأهمية تطوير إبلاغ المدقق في العراق وتحسين مضمون تقريره وفقاً لمتطلبات معايير التدقيق الدولية بهدف ترشيد قرارات الإستثمار والإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .	٤٩	٥٢,٧	٣٥	٣٧,٦	٨	٨,٦	١	١,١	--	--	٤,٤٠٩	٠,٧٤٠٧

في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الملحق (٢)-أ الإستبانة (١) المعدة لبيان أراء السادة عينة البحث (المستثمرين والمقرضين) بشأن إبلاغ المدقق ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية

الأستاذ الفاضل ... إن تعاونك معنا في الإجابة على فقرات الإستبانة بصراحة وموضوعية يعد مساهمة فعالة منك في إغناء البحث الموسوم **"إبلاغ المدقق ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية "**، فقد شهد إبلاغ المدقق تطورا متسارعا خلال السنوات الماضية ، حيث بدأت المهنة تعطي اهتماماً لتطوير مستوى إبلاغ المدقق وتحسين تقريره ، لا سيما بعد إنهيار العديد من كبريات الشركات العالمية والمخالفات التي ارتكبتها بعض شركات التدقيق في هذا الخصوص . هذا ويهدف البحث إلى بيان أهمية إبلاغ المدقق في العراق ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية ومن بينها قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض ، وماإذا كانت هناك حاجة لتطوير إبلاغ المدقق في العراق ولا سيما في ظل الظروف البيئية المستجدة وحاجة الوحدات الاقتصادية العراقية إلى تعزيز الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية في ظل اقتصاد يسعى للتحرر من قيود التخطيط المركزي والتوجه نحو السوق . وبناءاً على ما سبق تم تصميم إستبانة تتضمن أسئلة بشأن دور لإبلاغ المدقق (ضمن تقريره) في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

مع خالص شكرنا وتقديرنا

الباحث : مصطفى عبد القادر سويد **أ.د. بشرى نجم عبدالله المشهداني**

أولاً : الأسئلة العامة

١. التحصيل الدراسي : إعدادية☐ بكالوريوس☐ ماجستير وما يعادلها☐ دكتوراه وما يعادلها ☐

٢. التخصص العلمي : محاسبة ☐ إدارة ☐ اقتصاد ☐ أخرى تذكر ☐

٣. عدد سنوات الخبرة في مجال الإستثمار والإقراض :

أقل من ٥ سنوات ☐

٥– ١٠ سنوات ☐

١١– ١٥ سنة ☐

١٦– ٢٠ سنة ☐

أكثر من ٢٠ سنة☐

ثانياً : أسئلة الإستبانة

ت	الفقرات	أتفق تماما	أتفق	أتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق تماما
١.	تستند عند صنع قرارات الإستثمار أو قرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على المعلومات بشكل عام والمعلومات المالية بشكل خاص .					
٢.	تعد التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مصدراً أساسياً لصنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في تلك الشركات .					
٣.	تعتقد بأهمية الإطلاع على مضمون القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وما تحتويه من معلومات لأغراض صنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها .					
٤.	تعتقد بأهمية الإطلاع على تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها .					
٥.	تعتقد بأن المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها .					
٦.	تعتقد أنه من الأهمية تطوير إبلاغ المدقق وتحسين مضمون تقريره من المعلومات ليكون له دوراً في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .					

الملحق (٢)- ب الإستبانة (٢) المعدة لبيان أراء السادة عينة البحث (الأكاديميين والمهنيين) بشأن إبلاغ المدقق ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية

الأستاذ الفاضل ...

إن تعاونك معنا في الإجابة على فقرات الإستبانة بصراحة وموضوعية يعد مساهمة فعالة منك في إغناء البحث الموسوم "**إبلاغ المدقق ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية** "، فقد شهد إبلاغ المدقق تطورا متسارعا خلال السنوات الماضية ، حيث بدأت المهنة تعطي اهتماماً لتطوير مستوى إبلاغ المدقق وتحسين تقريره ، لا سيما بعد إنهيار العديد من كبريات الشركات العالمية والمخالفات التي ارتكبتها بعض شركات التدقيق في هذا الخصوص . هذا ويهدف البحث إلى بيان أهمية إبلاغ المدقق في العراق ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية ومن بينها قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض ، وماإذا كانت هناك حاجة لتطوير إبلاغ المدقق في العراق ولا سيما في ظل الظروف البيئية المستجدة وحاجة الوحدات الاقتصادية العراقية إلى تعزيز الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية في ظل اقتصاد يسعى للتحرر من قيود التخطيط المركزي والتوجه نحو السوق . وبناءاً على ما سبق تم تصميم إستبانة تتضمن أسئلة بشأن دور لإبلاغ المدقق (ضمن تقريره) في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

مع خالص شكرنا وتقديرنا

الباحث : مصطفى عبد القادر سويد **أ.د. بشرى نجم عبدالله المشهداني**

ثانياً : الأسئلة العامة

١. **التحصيل العلمي:** محاسبة قانونية ☐ ماجستير أو ما يعادلها ☐ دكتوراه أو ما يعادلها ☐

٢. **مجالات البحث العلمي :** التدقيق ☐ المحاسبة المالية ☐ أخرى (تذكر) : ☐

٣. **عدد سنوات الخدمة الوظيفية (الخبرة العملية)**

- أقل من ٥ سنوات ☐
- ٥- ١٠ سنوات ☐
- ١١- ١٥ سنة ☐
- 16- ٢٠ سنة ☐
- أكثر من ٢٠ سنة ☐

ثالثاً : أسئلة الإستبانة

دور إبلاغ المدقق (ضمن تقريره) في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ت	الفقرات	أتفق تماما	أتفق	أتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق تماما
٧.	تعتقد بأهمية التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كونها تعد مصدراً أساسياً لصنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في تلك الشركات .					
٨.	تعتقد بأهمية الإطلاع على مضمون القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وما تحتويه من معلومات لأغراض صنع قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها .					
٩.	تعتقد بأهمية الإطلاع على تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها .					
١٠.	تعتقد بأن المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض فيها .					
١١.	تعتقد بأهمية تطوير إبلاغ المدقق في العراق وتحسين مضمون تقريره وفقاً لمتطلبات معايير التدقيق الدولية بهدف ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .					